OPEN ACCESS
Received: 16/09/2025
Accepted: 29/12/2025

مجلة الآداب

The Edited, in What Ibn Hajar Said, "Has to Be Edited" in His Book *Taghliq Al-Ta'liq*: A Compilation and Study

Abdullah Bin Said Bin Ali Al-Muntasheri* abduallaalmontsri@gmail.com

Dr. Abdulrahman Mohammed Mashaqbah** amashagba@kku.edu.sa

Abstract

The study investigates Ibn Hajar Al-Asqalani's use of the term "editing" in Taghliq al-Ta'liq, concentrating on five key issues related to *isnad*, *matn*, and classification. Structured into an introduction, two sections, and a conclusion, the research first outlines Ibn Hajar and his work, then examines his remarks on the phrase "it has to be edited." The findings reveal that Ibn Hajar typically presents the issue, explains his perspective in *Taghliq Al-Ta'liq*, and occasionally cites alternative views in *Fath Al-Bari*, with the most accurate position remaining within the bounds of possibility he outlines. This pattern appears in three of the issues, while the other two are mentioned without elaboration, though he stresses their need for clarification. Ultimately, the study highlights the scholarly significance of these discussions, demonstrating their contribution to the understanding of *Sahih Al-Bukhari* and enriching Ibn Hajar's broader corpus.

Keywords: Asanid, Hadith Issues, The Most Correct Opinion, Editing Hadith Issues, Hadith Terminology.

*PhD scholar specializing in Sunnah and its sciences, Department of Sunnah and Its Sciences, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia.

**Associate Professor of Sunnah and its Sciences, Department of Sunnah and its Sciences, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Muntasheri, A. B. S. B. A. Mashaqbah, A. M. (2026). The Edited, in What Ibn Hajar Said, "Has to Be Edited" in His Book *Taghliq Al-Ta'liq*: A Compilation and Study, *Journal of Arts, 14*(1), 678 -698. https://doi.org/10.35696/yw81hy68

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 16/ 09/ 2025
تاريخ القبول:29/ 12/ 2025

مجلة الآداب

المحرر فيما قال فيه ابن حجر "يُحرر" من خلال كتابه "تغليق التعليق": جمعًا ودراسة

عبد الله بن سعيد بن علي المنتشري*
abduallaalmontsri@gmail.com

د. عبد الرحمن محمد مشاقبة**
amashagba@kku.edu.sa

الملخص

تناول الباحث مصطلح "يُحرر" عند الحافظ ابن حجر، من خلال كتابه "تغليق التعليق" بالدارسة، وكان عدد هذه المسائل خمس مسائل، وقد تنوعت هذه المسائل بين الأسانيد والمتون والتبويب، ويهدف البحث إلى جمع وتحرير المسائل التي حث ابن حجر على تحريرها، والوقوف على القيمة العلمية لهذه المسائل. وتشتمل خطة البحث على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، تناول المبحث الأول: ابن حجر العسقلاني، وكتابه "تغليق التعليق"، وتطرق المبحث الثاني إلى الدراسة لما قال فيه ابن حجر "يُحرر"، من خلال كتابه "التغليق"، وقد خلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن ابن حجر -رحمه الله- يذكر المسألة، ثم يذكر ما ظهر له فيها من بيان في كتابه "تغليق التعليق"، وأحيانًا يذكر قولًا آخر في "فتح الباري"، فلا يخرج القول الراجح عما ذكره من احتمال، وقد ظهر هذا في ثلاث مسائل، وأما في المسألتين المتبقيتين فقد ذكرهما ابن حجر -رحمه الله- وحث على تحريرهما من غير ذكر شيء فيهما، وقد أبانت هذه الدراسة عن أهمية هذه المسائل وتحريرها، فقد أضافت خدمة جليلة، وقيمة علمية لـ"صحيح البخاري"، وكتب ابن حجر العسقلاني.

الكلمات المفتاحية: الأسانيد، المسائل الحديثية، القول الراجح، تحرير المسائل الحديثية، مصطلحات الحديث.

* طالب دكتوراه تخصص السنة وعلومها، قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
**أستاذ السنة وعلومها المشارك، قسم السنة وعلومها، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: المنتشري، ع. ب. س. ب. ع. مشاقبة، ع. م. (2026). المحرر فيما قال فيه ابن حجر "يُحرر" من خلال كتابه "تغليق التعليق": جمعًا ودراسة، *مجلة الآداب*، *14* (1)، 678- 698 https://doi.org/10.35696/yw81hy68

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الهادي إلى صراطه المستقيم، الذي أرسله الله على فترة من الرسل، فأنزل إليه خير كتبه، وأوحى إليه الحكمة، فجعلهما نورًا وهداية للعالمين، فمن تمسك بهما هُدي إلى الصراط المستقيم، الموصل إلى جنات النعيم، ومن تنكب عنهما ضل سواء السبيل، فكان مأواه جهنم وبئس المصير.

وهذان النوران باقيان إلى قيام الساعة وحجة على الخلق أجمعين، لا ينفك أحدهما عن الآخر، فمن اتصل بهما نال الرفعة في الدنيا والآخرة، ومن آمن بأحدهما دون الآخر فقد ضل –والعياذ بالله-. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يوشك الرجل متكئًا على أريكته، يُحَدَّثُ بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرم الله"[1].

فالسنة أصل ثان من أصول التشريع، ولأجل ذلك فقد اعتنى علماء الأمة بهذا الأصل العظيم، وتنوعت جهودهم في خدمتها، على تعاقب الأيام، ومر العصور.

وكان من هؤلاء الذين خدموا السنة خدمة عظيمة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، فقيّضه الله لجمع ما صح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، بدقة وعناية، فاستحق كتابه أن يكون أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، وتطابق على ذلك الأئمة قرنًا بعد قرن، فكان لأئمة المسلمين عناية فائقة بـ"صحيح البخاري"، وتنوعَ التصنيف حوله من: مترجم لرجاله، وشارح له، ومستخرج عليه، ومختصر له، ومغلق لتعليقه وغير ذلك.

وكان من هؤلاء الأئمة الذين كان لهم عناية خاصة بـ "صحيح البخاري" الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد اعتنى بـ "صحيح البخاري" عناية عظيمة، وخدمه خدمة جليلة، ومن أبرز ما ألفه حول الصحيح كتابه "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، وقد قيل للشوكاني أمَ تشرح الجامع للبخاري كما شرحه الآخرون من العلماء؟ قال: لا هجرة بعد الفتح[2]. ومما صنفه ابن حجر أيضًا حول "الصحيح" كتابه "تغليق التعليق" وقد اعتنى فيه بما علقه البخاري في صحيحه، فوصله وجمع الطرق لذلك. ومع سعة ما كتبه ابن حجر وحرره، إلا أنه قد أشار إلى مسائل تحتاج إلى تحرير، وإعادة نظر، فكان ينبغي الوقوف عليها وتحريرها.

ويأتي هذا البحث الموسوم بـ "المحرر فيما قال فيه ابن حجر "يُحرر" من خلال كتابه تغليق التعليق، جمعًا ودراسة" تحقيقًا لرغبة الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

يمكن تلخيص أهمية الموضوع، وأسباب اختياره في النقاط التالية:

1. أن هناك مسائل ليست بالقليلة قد حث ابن حجر على تحريرها في كتابه "التغليق"، فبتحريرها تضاف خدمة لمؤلفات ابن حجر.
2. أن تحرير هذه المسائل يقدم خدمة جليلة لـ "صحيح البخاري".
3. أن هذه المسائل متنوعة بين دراسة الأسانيد، والمتون، وتبويبات البخاري.
4. عدم وجود دراسة سابقة عن الموضوع.

مشكلة البحث وأسئلته:

1. ما القيمة العلميّة لهذه المسائل التي حث ابن حجر على تحريرها؟
2. هل هذه المسائل التي حث ابن حجر على تحريرها قد حررها في غير كتابه "التغليق"؟
3. هل ابن حجر يذكر المسألة ويحث على تحريرها فقط، أم يذكر ما ظهر له فيها؟

4. ما المسائل التي نصَّ ابن حجر على ضرورة تحريرها؟

أهداف البحث:

1. جمع وتحرير المسائل التي حث ابن حجر على تحريرها.
2. الوقوف على القيمة العلمية لهذه المسائل.

حدود البحث:

سيكون حدود البحث لهذا الموضوع مقتصرًا على ما حث الحافظ ابن حجر على تحريره من خلال كتابه "تغليق التعليق"، وهي خمس مسائل.

الدراسات السابقة:

لقد تنوعت كتابات الباحثين حول كتاب "تغليق التعليق" لابن حجر، وكان من ضمن هذه الأبحاث ما يلي:

1. مدخل إلى دراسة "تغليق التعليق" لابن حجر العسقلاني، للدكتور هيثم بن عبد المنعم، نُشر في موقع الألوكة، بتاريخ: 14/ 1/ 2025م. تحدَّث فيه الباحث عن تميز صحيح البخاري عن غيره من كتب السنة، وثم قام الباحث بالتعريف بكتاب "تغليق التعليق" وأهميته، ثم ذكر بعضًا من منهج ابن حجر فيه.

2. الأحاديث التي حسنها الحافظ ابن حجر في كتابه "تغليق التعليق" دراسة استقرائية نقدية، للدكتور بدر بن حمود الرويلي، نشر في مجلة العلوم الشرعية، العدد الرابع والستون، رجب 1443 هـ (الجزء الثاني). تحدَّث فيه الباحث عن أهمية كتاب "التغليق"، وقام بجمع الأحاديث التي حسنها ابن حجر فيه، ثم قام بدراستها.

من خلال عرض ما سبق من دراسات، فإن بحثي يقوم على جمع ما حث ابن حجر على تحريره من مسائل من خلال كتابه "تغليق التعليق" ودراستها، وهذا الموضوع لم أجد من تناوله بالدراسة.

منهج البحث وإجراءاته:

منهجية البحث:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الاستقرائي لكتاب "تغليق التعليق"، لابن حجر، ثم درست ما حث على تحريره وذلك وفق المنهج التحليلي النقدي.

إجراءات البحث:

أولًا: جمع المادة العلمية، ودراستها:

1. جمعت ما قال فيه ابن حجر "يُحرر" من خلال كتابه "تغليق التعليق"، وذلك من خلال استقراء الكتاب.
2. رتبت المسائل فيه على ترتيب ابن حجر لها في كتابه.
3. صدّرت البحث بما نقله ابن حجر من "صحيح البخاري"، وما علق به –أي: ابن حجر- عليه.
4. في الدراسة أبدأ بتلخيص كلام ابن حجر، ثم أنقل ما ذكره في هذه المسألة من كتابه "فتح الباري"، أو كتبه الأخرى إن وجدت له كلامًا فيه.
5. تناولت قول ابن حجر بالدراسة، ثم ذكرت ما ترجح لي في المسألة، ذاكرًا الأدلة على ذلك.

ثانيًا: تخريج الأحاديث والآثار:

1. خرجت الحديث من الكتب الستة، وأتوسع إذا احتجت إلى ذلك.
2. بدأت في التخريج بطريق البخاري المقصودة بالدراسة، ثم بالمتابعات التامة فالقاصرة.

ثالثًا: دراسة الإسناد:

تكون دراسة رجال الإسناد على النحو التالي:

1. ترجمت لكل واحد من رجال الإسناد بذكر اسمه، ونسبته، وكنيته، ولقبه، بما يميزه عن غيره.
2. الرواة المتفق على توثيقهم أو تضعيفهم اكتفيت بقول ابن حجر فيه في "التقريب".
3. في حال ورود جرح أو طعن فيمن اتفق على توثيقه، أو توثيق من اتفق على تضعيفه فإني أذكر ذلك ملخصًا وأرد عليه.
4. إذا كان الراوي من المختلف فيهم فإني أتوسع في دراسة حاله، وأجمع أقوال الأئمة فيه سواء المعدلين أو المجرحين، والخروج بخلاصة فيه مع التعليل، والجواب عن الأقوال الأخرى.
5. إن كان الحديث معلًّا فإني أدرس الراوي الذي عليه مدار الطرق، وأدرس الرواة المختلفين عليه، وأدرس من دونهم ممن تتعلق نتيجة الخلاف بهم.

رابعًا: الحكم على الحديث:

حكمت على الأحاديث بما ظهر لي، مؤيدًا ذلك بالأدلة وأقوال الأئمة النقاد.

خامسًا: العزو والتوثيق:

1. عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر السورة، ورقم الآية في صلب البحث.
2. عزوت الأقوال إلى مصادرها الأصلية إن أمكن ذلك، وإلا عزوتها إلى مصادر أخرى نقلتها.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس علمية، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: تشتمل على: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأسئلته، وأهدافه، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته، وخطته.

المبحث الأول: ابن حجر العسقلاني، وكتابه "تغليق التعليق"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة عن ابن حجر العسقلاني.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "تغليق التعليق"، لابن حجر.

المبحث الثاني: الدراسة لما قال فيه ابن حجر "يُحرر"، من خلال كتابه "التغليق"، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: قول البخاري: "بَاب شِرَاء الْمَمْلُوك من الْحَرْبِيّ وهبته وعتقه.

المطلب الثاني: قول البخاري: "ثنا أحمد بن صالح، ثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب...

المطلب الثالث: قول البخاري: "باب الظهار، وقول الله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾...

المطلب الرابع: قول البخاري: "باب المُزرَّر بالذهب...

المطلب الخامس: قول البخاري: "باب كراهية الاختلاف...

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العلمية: وتشتمل على:

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: ابن حجر العسقلاني، وكتابه "تغليق التعليق"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة عن ابن حجر العسقلاني[3]، وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته:

هو قاضي القضاة، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن حجر، أبو الفضل، الكِناني، العَسْقَلاني، المصري.

الفرع الثاني: مولده:

قال السخاوي: "وأما مولده: فهو في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة على شاطئ النيل بمصر. والمنزل الذي ولد فيه بمصر معروف، استمر في مُلْك شيخنا، ثم بيع بعده، وهو بالقرب من دار النحاس والجامع الجديد"[4].

الفرع الثالث: نشأته العلمية، ورحلاته:

طلب ابن حجر العلم صغيرًا؛ فقد أتم حفظ القرآن وله تسع سنين، ثم تعلم بعد ذلك فنون العلم على أكابر علماء عصره، وقد تنوعت رحلاته فيه، فقد رحل داخل مصر، ورحل إلى الحجاز، واليمن، والشام، وقد لقي فيها أكابر العلماء فأخذ منهم العلم واستجازهم في ذلك.

الفرع الرابع: شيوخه، وتلاميذه:

تتلمذ ابن حجر على كثير من علماء عصره، وكان من أبرز العلماء الذين تأثر بهم ابن حجر واستفاد منهم: ابن الملقن، وسراج الدين البلقيني، وزين الدين العراقي وغيرهم كثير.

وأما تلاميذه فقد بلغوا مبلغًا عاليًا في الكثرة، ولا عجب من ذلك فإن ابن حجر صار إمامًا من أئمة عصره، ومقصدًا من مقاصد طلبة العلم، وكان من أبرز تلاميذه: السخاوي، والبقاعي، وغيرهما الكثير.

الفرع الخامس: وفاته:

توفي بالقاهرة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، رحمه الله تعالى وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "تغليق التعليق"، لابن حجر[5]، وفيه فرعان:

الفرع الأول: التعريف بكتاب "تغليق التعليق"، لابن حجر:

لعلي في هذا المقام أكتفي بقول السخاوي في التعريف به، حيث قال: ""تغليق التعليق" في مجلد ضخم، وربما كُتب في مجلدين، يشتمل على: وصل التعاليق المرفوعة، والآثار الموقوفة، والمقطوعة الواقعة في "صحيح البخاري" بُيِّضَ وكُثُرت نسخُه، وهو عندي فيما كتبته بخطي، وله به فخر كبير، لكونه لم يُسْبق إلى جمعه في تأليف، ولا يوجد التعرض لشيء منه إلا في النَّادر من التصنيف، وكمُل تبييضه في سنة سبع وثمانمائة، وكانت مسوَّدتُه كمُلَت قبل ذلك في سنة ثلاث"[6].

الفرع الثاني: أهميته، وثناء العلماء عليه:

أهمية هذا الكتاب ظاهرة بيّنة، فهو خادم لأعظم كتاب بعد كتاب الله تعالى وهو "صحيح البخاري"، فقد اعتنى ابن حجر فيه بوصل معلقاته، واعتمد في تصنيفه على أكثر من ثلاثمئة وخمسين مصنفًا، منها المطبوع، ومنها المفقود.

قال ابن تغري بردي: "هو كتاب نفيس، قرّض عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وغيره، وهو من تصانيفه الجليلة القديمة"[7].

وقال السخاوي: "وقف عليه كبارُ مشايخه كما اسلفتُه، وشهدوا بأنه لم يُسبق إلى وضع مثله"[8].

المبحث الثاني: الدراسة لما قال فيه ابن حجر "يُحرر"، من خلال كتابه "التغليق"، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول

قال البخاري: "بَاب شِرَاء الْمَمْلُوك من الْحَرْبِيّ وهبته وعتقه. وَقَالَ النَّبِي صلى الله عليه وسلم لسلمان: "كَاتِب"، وَكَانَ حرًا فظلموه وباعوه، وَسُبِيَ عَمَّارٌ، وَصُهَيْبٌ، وَبِلاَلٌ"[9].

قال ابن حجر: "وَأما قصَّة سبي عمّار فَمَا تبين لي مُرَاده مِنْهَا؛ فَإِن عمار عَرَبِيّ من عنس الْيمن، مَا وَقع عَلَيْهِ سباءٌ، وَإِن كَانَ قد حَالف بني مَخْزُوم بِمَكَّة، وَيحْتَمل أَن يكون فِي الأَصْل كَانَ: "وَسُبِي عَامر" وَهُوَ ابْن فُهَيْرَة فتصحفت بِعَمَّار، فيحرر هَذَا، فَإِن عَامر بن فُهَيْرَة كَانَ مولى أبي بكر، اشْتَرَاهُ وأنقذه من الْعَذَاب، كَمَا صنع ببلال. قَالَ ابْن عُيَيْنَة فِي تَفْسِيره: ثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَعْتَقَ سَبْعَةً كُلَّهُمْ يُعَذَّبُ فِي اللَّهِ، بِلالٌ، وَعَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ، وَذكر البَاقِينَ"[10].

الدراسة

ذهب ابن حجر إلى احتمال وقوع التصحيف في قوله: "وسُبي عمّار"، من "وسُبي عامر"، ولم يجزم بذلك، بل قد ذكر غير هذا الاحتمال في "الفتح" فقال: "قَوْلُهُ: وَسُبِيَ عَمَّارٌ وَصُهَيْبٌ وَبِلَالٌ، أَمَّا قِصَّةُ سَبْيِ عَمَّارٍ فَمَا ظَهَرَ لِي الْمُرَادُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ عَمَّارًا كَانَ عَرَبِيًّا عَنْسِيًّا -بِالنُّونِ وَالْمُهْمَلَةِ- مَا وَقَعَ عَلَيْهِ سَبْيٌ، وَإِنَّمَا سَكَنَ أَبُوهُ يَاسِرٌ مَكَّةَ، وَحَالَفَ بَنِي مَخْزُومٍ، فَزَوَّجُوهُ سُمَيَّةَ، وَهِيَ مِنْ مَوَالِيهِمْ، فَوَلَدَتْ لَهُ عَمَّارًا، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُشْرِكُونَ عَامَلُوا عَمَّارًا مُعَامَلَةَ السَّبْيِ لِكَوْنِ أُمِّهِ مِنْ مَوَالِيهِمْ دَاخِلًا فِي رِقِّهِمْ"[11].

قلت: ذكر ابن حجر في معنى ترجمة الإمام البخاري بسبي عمّار احتمالين، ولم يجزم بأحدهما:

الأول- أن يكون في الأصل "وسُبي عامر" فتصحفت إلى عمّار.

والثاني- أن يكون المشركون عاملوا عمّارًا معاملة السبي؛ لكون أمه من مواليهم داخلًا في رقهم.

والذي يظهر لي أن الاحتمال الثاني هو الأقرب لمقصود البخاري رحمه الله، وذلك للأمور التالية:

1. أن السبي يأتي بمعنى الأسر، قال الجوهري: "سَبى: السَبْيُ والسِباءُ: الأَسْرُ. وقد سَبَيْتُ العدوّ سَبْياً وسِباءً، إذا أسرتَه"[12]. وقال الكرماني: "قوله: "سُبي" أي أُسر، وعمّار -بفتح المهملة وشدة الميم- ابن ياسر -ضد اليامن- العنسي بالنون، وأمة سميّة -بلفظ التصغير- جارية لأبي حذيفة بن المغيرة المخزومي، وزوّجها ياسرًا فولدت له عمّارًا، فأعتقها أبو حذيفة فهو مولاه"[13].
2. أن سميَّة أم عمّار كانت أَمَة لأبي حذيفة فأنجبت عمّارًا وهي أَمَة، فصار عمّار بذلك تبعا لأمه في الرق، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أيما حر تزوج أمة، فقد أرق نصفه، وأيما عبد يتزوج حرة، فقد أعتق نصفه»، قال أبو محمد الدارمي: "يعني: الولد"[14].

ثم أعتق أبو حذيفة عمّارًا وأُمه فصارا بذلك من موالي بني مخزوم، قال ابن عبد البر: "أقام ياسر بمكة، فحالف أبا حذيفة ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وتزوج أمة لَهُ يُقال لها: «سميّة»، فولدت لَهُ عمّارًا، فأعتقه أَبُو حذيفة، فمن هاهنا صار عمّار مَوْلَى لبني مخزوم، وأبوه عُرني كما ذكرنا"[15].

3. قد ثبت عن عمّار رضي الله عنه قوله: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وما معه إلا خمسة أعبد وامرأتان، وأبو بكر»[16]. قال ابن الملقن: "يريد -والله أعلم- عمّار نفسه، وزيد بن حارثة، وبلالًا، وعامر بن فهيرة، وشقران، والمرأتان خديجة، وأم الفضل لبابة الكبرى, بنت الحارث الهلالية، زوج العباس"[17].

وقال ابن حجر: "قوله: "إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر" أما الأعبد فهم: بلال، وزيد بن حارثة، وعامر بن فهيرة مولى أبي بكر؛ فإنه أسلم قديمًا مع أبي بكر، وروى الطبراني من طريق عروة أنه كان ممن كان يعذب في الله، فاشتراه أبو بكر، وأعتقه. وأبو فكيهة مولى صفوان بن أميّة بن خلف، ذكر ابن إسحاق أنه أسلم حين أسلم بلال فعذبه

أميّة، فاشتراه أبو بكر، فأعتقه. وأما الخامس فيحتمل أن يفسر بشقران، فقد ذكر ابن السكن في كتاب "الصحابة" عن عبد الله بن داود: أن النبي صلى الله عليه وسلم ورثه من أبيه هو وأم أيمن، وذكر بعض شيوخنا بدل أبي فكيهة عمّار بن ياسر وهو محتمل، وكان ينبغي أن يكون منهم أبوه وأمه؛ فإن الثلاثة كانوا ممن يعذّب في الله، وأمه أول من استشهدت في الإسلام، طعنها أبو جهل في قبلها بحربة فماتت، وأما المرأتان فخديجة، والأخرى أم أيمن، أو سميّة..."[18]. فهذا فيه دليل بيّن على أن عمّار بن ياسر كان يعامل معاملة العبيد.

4. أن أكثر الشراح قد ذهب لهذا الاحتمال، قال العيني: "مطابقته للتَّرْجَمَة من حَيْثُ إِن أم عمّار كَانَت من موَالِي بني مَخْزُوم، وَكَانُوا يعاملون عمّارًا مُعَاملَة السَّبي، فَهَذَا هُوَ السَّبي، فَهَذَا هُوَ الْوَجْه هُنَا؛ لِأَن عمّارًا مَا سبي، على مَا نذكرهُ"[19]، وقال القسطلاني: "وسُبي عمّار" هو ابن ياسر العنسي -بالعين والسين المهملتين بينهما نون ساكنة- ولم يكن عمّار سُبي؛ لأنه كان عربيًا، وإنما سكن أبوه مكة، وحالف بني مخزوم، فزوّجوه سميّة، وكانت من موالهم، فولدت له عمّارًا، فيحتمل أن يكون المشركون عاملوا عمّارًا معاملة السبي لكون أمه من موالهم"[20]، وقال أحمد بن إسماعيل الكوراني: "سُبي عمّار فيه إشكال؛ لأنه ابن ياسر، وهو عنسي لم يقع عليه سبي، إلَّا أن أم عمّار سمية من إماء بني مخزوم"[21]، وقال زكريا الأنصاري: "وأما عمّار فلم يُسب، وإنما سكن أبوه ياسر مكة، وحالف بني مخزوم؛ فزوجوه سميّة، وكانت من موالهم، فولدت له عمّارًا، فعامله المشركون معاملة السبي؛ لكون أمه من موالهم"[22].

وبهذا يتبين مقصود البخاري من ذكر سبي عمّار في الترجمة، فذكر السبي مطابق لقوله في التبويب: "وعتقه"، فإن عمّارًا وأمه قد أعتقهما أبو حذيفة فكانا من مواليه، والله أعلم.

المطلب الثاني

قال البخاري: "ثنا أحمد بن صالح، ثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال أبو سلمة: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لما كذَّبتني قريش قمت في الحجر فجلى الله لي بيت المقدس، فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه". زاد يعقوب بن إبراهيم، ثنا ابن أخي ابن شهاب، عن عمّه: "لما كذَّبتني قريش حين أُسري بي إلى بيت المقدس..." نحوه[23].

قال ابن حجر: "هكذا ذكر. وقد قال الإمام أحمد في "مسنده"[24]: ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، قال: قال أبو سلمة: سمعت جابر بن عبد الله يقول: إنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لما كذَّبتني قريش حين أُسري بي إلى بيت المقدس قمت في الحجر، فجلّى الله لي بيت المقدس، فطفقت أخبرهم، وأنا أنظر إليه"، فيحرَّر لاحتمال أن يكون ليعقوب بن إبراهيم فيه إسنادان، ثم وجدّته كذلك في "الزهريات" للذهلي، قال: ثنا يعقوب، فذكره، وزاد فيه حديثًا آخر مرسلًا. وأخرجه قاسم في غريب الحديث، من طريقه، قال قاسم بن ثابت في كتاب "الدلائل" له: ثنا عبد الله بن علي، ثنا محمد بن يحيى، ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثنا ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، قال: قال أبو سلمة بن عبد الرحمن: حَمَزَ ناسٌ من قريش إلى أبي بكر، فقالوا: هل لك في صاحبك يزعم أنه أتى بيت المقدس، ثم رجع إلى مكة من ليلة واحدة، قال أبو بكر: أو قال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: فأشهد إن كان قال ذلك لقد صدق، قال قاسم: يقال: حَمَزَ الإنسان يحْمُزُ حمْزًا، وهو عدوٌ دون الشَّديد"[25].

الدراسة

ذهب ابن حجر إلى احتمال أن يكون ليعقوب بن إبراهيم في هذا الحديث إسنادان، ثم نصّ على أنه وجد الإسناد الذي علقه البخاري في "الزهريات" للذهلي. وفي "الفتح" ذكر احتمالًا آخر وهو احتمال دخول إسناد في إسناد، فقال: "قوله:

"زاد يعقوب بن إبراهيم، حدثنا بن أخي ابن شهاب، عن عمّه، لما كذَّبتني قريش حين أسري بي إلى بيت المقدس" وصله الذهلي في "الزهريات" عن يعقوب بهذا الإسناد، وأخرجه قاسم بن ثابت في "الدلائل" من طريقه، ولفظه: "جاء ناس من قريش إلى أبي بكر فقالوا: هل لك في صاحبك يزعم أنه أتى بيت المقدس ثم رجع إلى مكة في ليلة واحدة. قال أبو بكر: أو قال ذلك؟ قالوا: نعم. قال: لقد صدق"، وروى الذهلي أيضًا وأحمد في "مسنده" جميعًا عن يعقوب بن إبراهيم المذكور، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب بسنده: "لما كذَّبتني قريش" الحديث، فلعله دخل إسناد في إسناد، أو لما كان الحديثان في قصة واحدة أدخل ذلك"[26].

قلت: الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/4710) من طريق يونس بن يزيد موصولًا، ومن طريق يعقوب بن إبراهيم، عن ابن أخي الزهري معلقًا.

وأخرجه كذلك البخاري في "صحيحه" (ح/3886)، ومسلم في "صحيحه" (ح/170) من طريق عقيل بن خالد.

وأخرجه أحمد في "مسنده" (ح/15034)، وأبو يعلى في "مسنده" (ح/2091)، وأبو عوانة في "مستخرجه" (ح/340) من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن كيسان.

أربعتهم (يونس بن يزيد، وابن أخي الزهري، وعقيل بن خالد، وصالح بن كيسان) عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه به.

فبعد التخريج ودراسة الأسانيد فإن الذي يظهر لي أن ليعقوب بن إبراهيم في هذا الحديث إسنادين، فقد رواه مرة عن ابن أخي الزهري، عن ابن شهاب، ومرة عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب.

فأما الطريق الأول (يعقوب بن إبراهيم، عن ابن أخي الزهري، عن ابن شهاب) فدليل ثبوته الآتي:

1- ذِكرُ الذهلي له في الزهريات، والذهلي قد اعتنى بأحاديث الزهري كما نصَّ على ذلك ابن حجر، فقال: "الذهلي أعرف بحديث الزهري"[27]، وقال القسطلاني: "وهذه الرواية وصلها الذهلي في "الزهريات" عن يعقوب"[28].

2- أن يعقوب بن إبراهيم من المكثرين عن ابن أخي الزهري، فقد روى عنه نسخة، عن عمه ابن شهاب، قال ابن عدي: "وهذه نسخة، عن عمّه الزهري أخبار عامتها مستقيمة، وابن أخي الزهري روى عنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد نسخة، عن عمّه الزهري، وروى عن ابن أخي الزهري محمد بن إسحاق، ولم أر بحديثه بأسًا إذا روى عنه ثقة، ولا رأيت له حديثًا منكرًا فأذكره إذا روى عنه ثقة"[29].

3- أن هذا الحديث لم يُذكر فيما استغرب الأئمة من حديث ابن أخي الزهري، عن عمّه، قال الذهبي: "تفرد عن عمّه بثلاثة أحاديث تستغرب"[30]، وقال ابن حجر: "الذهلي أعرف بحديث الزهري، وقد بيّن ما أُنكر عليه، فالظاهر أن تضعيف من ضعفه بسبب تلك الأحاديث التي أخطأ فيها"[31]، وقال: "ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع محمد بن إسحاق، وفليح، وقال: إنه وجد له ثلاثة أحاديث لا أصل لها"[32].

وأما الطريق الثاني (يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب) فدليل ثبوته الآتي:

1- قد رواه عن يعقوب ثلاثة من الحفاظ، وهم:

أ- الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني، إمام، ثقة، حافظ، فقيه، حجة.

ب- حجاج بن يوسف بن حجاج، أبو محمد، الثقفي، ابن أبي يعقوب، المعروف بابن الشاعر، ثقة، حافظ.

ت- محمد بن إسحاق بن جعفر، أبو بكر، الصاغاني، ثقة، ثبت.

2- لم أجد من أعل هذا الإسناد وضعفه من الأئمة.

3- مسلسل برواية الثقات.

وأما ذكر البخاري لطريق يعقوب، عن ابن أخي الزهري دون الطريق الآخر فالذي ظهر لي أن البخاري أراد إثبات هذا الطريق عن يعقوب، وأنه قد رواه عن ابن أخي الزهري، كما رواه عن أبيه، ورواية يعقوب عن أبيه لهذا الحديث مشتهرة معروفة فاستغنى البخاري عن ذكرها.

والحديث ثابت عند البخاري من طريق يونس بن يزيد، وعقيل بن خالد كلاهما عن ابن شهاب الزهري كما مر معنا في تخريج الحديث.

المطلب الثالث

قال البخاري: "باب الظهار، وقول الله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾، وقال الحسن بن الحر: ظهار الحر والعبد من الحرة والأمة سواء، وقال عكرمة: إن ظاهر من أمته فليس بشيء، إنما الظهار من النساء والعبيد سواء، قالوا: أي فيما قالوا[33].

قال ابن حجر: "أما قول الحسن فوقع في رواية أبي ذر عن المستملي: "وقال الحسن بن الحر"[34] فيحرر. ثم وجدت في اختلاف العلماء للطحاوي[35] أخرجه: "عن الحسن بن حيٍّ". وقد وقع لنا عن الحسن البصري: قال ابن الأعرابي في معجمه[36]: ثنا علي بن سهل، ثنا عفان، ثنا همام، سئل قتادة عن رجل ظاهر من سريّته؟ فقال: قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار: "مثل ظهار الحرة"[37].

الدراسة

ذهب ابن حجر إلى احتمال كون القائل الذي علق قوله البخاري -في كتاب الطلاق، باب الظهار- أنه الحسن بن الحر[38]، أو الحسن بن حيّ[39]، أو الحسن البصري.

والذي يظهر لي أنه الحسن بن الحر للأسباب التالية:

1. أكثر رواة "الصحيح" على ذلك، قال ابن حجر: "قوله: "وقال الحسن بن الحر" كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر عن المستملي: "الحسن بن حيّ"، وفي رواية: "وقال الحسن" فقط، فأما الحسن بن الحر -فهو بضم المهملة وتشديد الراء- بن الحكم النخعي الكوفي نزيل دمشق، ثقة عندهم، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع إن ثبت ذلك. وأما الحسن بن حيّ -فبفتح المهملة وتشديد التحتانية- نسب لجد أبيه، وهو الحسن بن صالح بن حيّ، واسم حيّ حيّان، كوفي، ثقة، فقيه، عابد، من طبقة سفيان الثوري، وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب"[40].

   وقال العيني: "رواية الأكثرين: الحسن بن الحر، وفي رواية: أبي ذر عن المستملي: الحسن بن حيّ، ويروى: الحسن مجردًا، ويحتمل أن يكون أحد الحسنين المذكورين"[41].
2. أن صاحب اليونينية قد أثبت "الحسن بن الحر"، وأعرض عن غيره، قال القسطلاني: "وقال الحسن بن الحر -بضم الحاء المهملة وتشديد الراء- ابن الحكم النخعي الكوفي، نزيل دمشق، وليس له في البخاري إلا هذا، ولأبي ذر عن المستملي كما في "الفتح" ابن حيّ -بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتية- نسبة لجد أبيه، وهو الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري، الفقيه أحد الأعلام، ولأبي ذر عن المستملي مما في الفرع[42]: الحسن فقط من غير نسب فيحتملهما"[43].
3. نصّ المزي، والذهبي أن الحسن بن حيّ ليس له ذكر في "الصحيح" إلا في كتاب الشهادات فقط، فهذا يدل أن الموضع الآخر هو الحسن بن الحر، قال المزي-في الحسن بن حيّ-: "ذكره البخاري في كتاب الشهادات[44] من "الجامع"، وروى له في كتاب "الأدب"، وروى له الباقون"[45].

وقال الذهبي: "ما له رواية في "صحيح البخاري"، بل ذكره في الشهادات، وكان من أئمة الاجتهاد"[46].

4. أن ابن حجر نفسه في "الفتح" نصَّ أنه ليس للحسن بن حيّ في "الصحيح" ذكر إلا سوى حكاية معلقة ذكرها البخاري، ذكر ذلك عند شرحه لقوله في كتاب الشهادات، قال: "الحسن بن صالح بن حيّ أحد الأئمة تكلم فيه للتشيع، وما له في البخاري سوى حكاية معلقة"[47].

وأما القول بأن الظهار من الأمة كالظهار من الحرة فهو ثابت عن الحسن بن حيّ، والحسن البصري في غير "الصحيح"، بل هو قول عامة الفقهاء.

قال ابن حزم: "وقالت طائفة: الظهار من الأمة كالظهار من الحرة -: صح ذلك عن سعيد بن المسيّب، والحسن، وسليمان بن يسار، ومرة الهمداني، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، والشعبي، وعكرمة، وطاوس، والزهري، وقتادة، وعمرو بن دينار، ومنصور بن المعتمر- وهو قول مالك، والليث، والحسن بن حيّ، وسفيان الثوري، وأبي سليمان، وجميع أصحابهم"[48].

المطلب الرابع

قال البخاري: "باب المُزرَّر بالذهب. وقال الليث: حدثني ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة، أن أباه مخرمة قال له: يا بني، إنه بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قدمت عليه أقبية فهو يقسمها، فاذهب بنا إليه، فذهبنا فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم في منزله، فقال لي: يا بُني ادعُ لي النبي صلى الله عليه وسلم، فأعظمت ذلك، فقلت: أدعُو لك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: يا بني، إنه ليس بجبَّار، فدعوتُه، فخرج وعليه قَبَاءٌ من دِيبَاج مُزرَّر بالذَّهب، فقال: "يا مخرمة، هذا خبأناه لك" فأعطاه إياه[49].

قال ابن حجر: "هذا الحديث قد أخرجه البخاري عن قتيبة عن الليث بهذا الإسناد في الهبة، وفي موضع آخر من اللباس، وقد تقدم ولكن لفظه مخالف لهذا اللفظ فيحرر هذا"[50].

الدراسة

نصَّ ابن حجر أن لفظ حديث الليث المُلَّعق في هذا الموضع يختلف عن لفظه في المواضع الأخرى، ففي هذا الموضع في متنه زيادة "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب"، بخلاف الموضعين الآخرين فلم يذكر الزيادة.

قلت: الحديث رواه ابن أبي مليكة، واختلف عليه فيه من ثلاثة أوجه، كما اختلف على من دونه كما سيأتي.

الوجه الأول: ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة من غير ذكر "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب".

الوجه الثاني: ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

الوجه الثالث: ابن أبي مليكة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

تخريج أوجه الاختلاف[51]

الوجه الأول: ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة من غير ذكر "الديباج المزرر بالذهب".

أخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/2599، 5800)، ومسلم في "صحيحه" (ح/1058)، وأبو داود في "سننه" (ح/4028)، والترمذي في "سننه" (ح/2818)، والنسائي في "سننه" (ح/5324) عن قتيبة بن سعيد، وأخرجه ابن زنجويه في "الأموال" (ح/909) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، وأخرجه أبو داود في "سننه" (ح/4028) من طريق يزيد بن خالد. وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح/3044، 3045) من طريق عبد الله بن وهب، وشعيب بن الليث، وعبد الله بن عبد الحكم، ستتهم (قتيبة بن سعيد، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، ويزيد بن خالد، وعبد الله بن وهب، وشعيب بن الليث، وعبد الله بن عبد الحكم) عن الليث بن سعد. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/2657)، ومسلم في "صحيحه" (ح/1058)،

وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (ح/619) من طريق حاتم بن وردان، عن أيوب السختياني، كلاهما (الليث بن سعد، وأيوب السختياني) عن ابن أبي مليكة به.

الوجه الثاني: ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

أخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/5862) من طريق الليث بن سعد معلقًا، وأخرجه أحمد في "مسنده" (18327) من طريق **هاشم بن القاسم**، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (ح/3046) من طريق **عبد الله بن صالح كاتب الليث**، وأخرجه البيهقي في "الكبير" (ح/6103) من طريق **كامل بن طلحة**، **ثلاثتهم (هاشم بن القاسم، وعبد الله كاتب الليث، وكامل بن طلحة) عن الليث بن سعد، عن ابن أبي مليكة به.**

الوجه الثالث: ابن أبي مليكة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

أخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/3127)، وابن زنجويه في "الأموال" (ح/908)، والبيهقي في "الكبير" (ح/6104) من طريق **حماد بن زيد**، وأخرجه البخاري كذلك في "صحيحه" (ح/6132) من طريق **إسماعيل ابن عُليّه**، **كلاهما (حماد بن زيد، وإسماعيل بن عُليّة) عن أيوب السختياني، عن ابن أبي مليكة مرسلًا.**

دراسة مدار الحديث

مدار هذا الحديث على عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، واسمه: زهير بن عبد الله بن جدعان، أبو بكر، ويقال: أبو محمد، القرشي، التيمي، المكي، الأحول، من الوسطى من التابعين، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة، فقيه[52].

النظر في الاختلاف

الوجه الأول: ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة من غير ذكر "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب"، رواه عن ابن أبي مليكة:

1) الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث، الفهمي، المصري، ثقة، ثبت، فقيه، إمام مشهور، وقد اُختلف عليه في هذا الحديث من وجهين:

أ- فمرة عنه، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة من غير ذكر "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب".

ب- ومرة عنه، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

فأما الوجه الأول فيرويه عنه:

1. قتيبة بن سعيد بن جَميل بن طريف، أبو رجاء، الثقفي، البَغْلاني، يقال اسمه: يحيى، وقتيبة لقب له، ثقة، ثبت.
2. عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم، أبو صالح، الجهني، المصري، كاتب الليث، صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة.
3. يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهَب، أبو خالد، الرملي، ثقة، عابد.
4. عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد، القرشي مولاهم، المصري، الفقيه، ثقة، حافظ، عابد.
5. شعيب بن الليث بن سعد، أبو عبد الملك، الفهمي مولاهم، المصري، ثقة، نبيل، فقيه.
6. عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو محمد، المصري، الفقيه المالكي، صدوق، أَنكر عليه ابنُ معين شيئًا.

وأما الوجه الثاني فيرويه عنه:

1. هاشم بن القاسم بن مسلم، أبو النضر، الليثي مولاهم، البغدادي، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة، ثبت.
2. عبد الله بن صالح، كاتب الليث، سبقت ترجمته.
3. كامل بن طلحة، أبو يحيى، الجحدري، البصري، نزيل بغداد، لا بأس به.

والذي يظهر لي ثبوت الوجهين عن الليث بن سعد، وأنه رواه عنه الرواة بكلا الوجهين، للأسباب التالية:

1. ذِكْر البخاري للوجه الأول موصولًا، والوجه الثاني تعليقًا جازمًا به.
2. أن الوجه الأول رواه الأكثر والأحفظ عن الليث بن سعد ولا شك في ثبوته عنه، وأما الوجه الثاني فقد حدَّث به الليث أهل العراق حين نزل عليهم، قال أبو جعفر الطحاوي: "هكذا حدَّث الليث أكثر الناس بهذا الحديث، وقد كان حدَّث به بالعراق بزيادة على ما كان حدَّث به عليه قبل ذلك"[53].
3. أن عبد الله بن صالح كاتب الليث قد حدَّث به على الوجهين، وهو ملازم لليث بن سعد، وقد ذكر الطحاوي الوجهين عن كاتب الليث.

2) أيوب بن أبي تميمة كيسان، أبو بكر، السختياني، البصري، ثقة، ثبت، حجة، من كبار الفقهاء العباد، وقد أُختلف عليه في هذا الحديث من وجهين:

أ- فمرة عنه، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة من غير ذكر "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب".

ب- ومرة عنه، عن ابن أبي مليكة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

فأما الوجه الأول فرواه عنه: حاتم بن وردان بن مروان، أبو صالح، السعدي، البصري، ثقة، قال المزي: "إمام مسجد أيوب السختياني"[54].

وأما الوجه الثاني فيرويه عنه:

1. إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر، الأسدي مولاهم، البصري، المعروف بابن عُليّة، ثقة، حافظ.
2. حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل، الأزدي، الجهضمي، البصري، ثقة، ثبت، فقيه.

والذي يظهر لي ثبوت الوجهين عن أيوب السختياني، وأنه قد رواه على الوجهين، للأسباب التالية:

1. أما الوجه الأول فقد رواه حاتم بن وردان عن أيوب موصولًا، وقد تابع فيه أيوبُ الليث بن سعد في سنده ومتنه.
2. أن الوجه الأول أخرجه البخاري ومسلم في "الصحيح" محتجين به.
3. وأما الوجه الثاني فقد رواه عن أيوب الحفاظ الأثبات، فرواه عنه حماد بن زيد وهو أجل أصحاب أيوب السختياني، وأثبتهم[55]، قال يحيى بن معين: "ومن خالفه من الناس جميعًا في أيوب فالقول قوله"[56].

الوجه الثاني: ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

رواه عن ابن أبي مليكة: الليث بن سعد، وأيوب السختياني وقد سبقت ترجمتهما، وذكر الخلاف عليهما.

الوجه الثالث: ابن أبي مليكة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، بزيادة: "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب" في متنه.

رواه عن ابن أبي مليكة: أيوب السختياني، وقد سبقت ترجمته، وذكر الخلاف عليه.

الخلاصة

بعد تخريج الأوجه، والنظر في الاختلاف، وفي حال الرواة، يتضح التالي:

أولًا: صحة الوجه الأول (ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة من غير ذكر "الدِيبَاج المُزرَّر بالذَّهب")؛ فقد اتفق على روايته الليث بن سعد، وأيوب السختياني، عن ابن أبي مليكة.

ثانيًا: أن زيادة "الديباج المزرر بالذهب" ثابتة من الطريق المرسلة، لا من الطريق الموصولة، والدليل على ذلك التالي:

1. تعليق البخاري له، فقد علق هذه الزيادة عن الليث بن سعد، عن المسور بن مخرمة، ولم يذكرها في الطريق الموصولة لا عن الليث، ولا عن أيوب السختياني، فكأن ذلك إشارة من البخاري بتعليل هذه الزيادة في الوصل.
2. صنيع البخاري في سياق حديث ابن عُليّة، وحماد بن زيد عن أيوب السختياني، عن ابن أبي مليكة مرسلًا يشعر أن الثابت في ذكر الزيادة إنما هو من الطريق المرسل، دون الموصول.

فقد قال عقب رواية حماد بن زيد، عن أيوب: "ورواه ابن عُليّة، عن أيوب، وقال حاتم بن وردان: حدثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة، قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية، تابعه الليث، عن ابن أبي مليكة"[57].

فذكرَ متابعة ابن عُليّة لحماد بن زيد عقب رواية حماد حتى يثبت أن هذا الوجه صحيح عن حماد؛ وأن حماد بن زيد لم يقصر السند، بدليل متابعة ابن عُليّة له، فإنه قد ثبت عن حماد بن زيد قصر الأسانيد عند الشك من تورعه، قال يعقوب بن شيبة: "حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، كثير الشك بتوقيه، وكان جليلًا، لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث، ولا يرفعه، وكان يعد من المتثبتين في أيوب خاصة"[58].

وقال عقب رواية ابن عُليّة: "رواه حماد بن زيد، عن أيوب، وقال حاتم بن وردان: حدثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن المسور: قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم أقبية"[59]. فذكرَ متابعة حماد بن زيد لابن عُليّة عقب رواية ابن عُليّة حتى يثبت صحة ذلك، وأن ابن عُليّة لم يتفرد بهذا الوجه عن أيوب السختياني بل قد تابعه من هو أوثق الناس عن أيوب وهو حماد بن زيد.

قال البيهقي: "رواه البخاري في الصحيح, عن عبد الله بن عبد الوهاب, عن حماد، هكذا مرسلًا. ورواه ابن عُليّة, عن أيوب. وأخرجاه من حديث حاتم بن وردان, عن أيوب موصولًا، إلا أنه ليس فيه ذكر الديباج والأزرار، وكذلك أخرجاه, عن قتيبة, عن الليث، ليس فيه ذكر الديباج والأزرار"[60]، وقال القسطلاني: "والحاصل أنه اتفق اثنان عن أيوب على إرساله، ووصله ثالث عن أيوب، ووافقه آخر عن شيخهم، واعتمد المؤلّف الموصول لحفظ من وصله"[61].

3. أن الإمام مسلمًا قد شارك البخاري في رواية هذا الحديث من طريقي الليث بن سعد، وأيوب السختياني موصولًا من غير ذكر الزيادة، ولو أن الزيادة موصولة لما غفل عنها مسلم.

المطلب الخامس

قال البخاري: "باب كراهية الاختلاف، عن أبي عمران، عن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه". وقال يزيد بن هارون، عن هارون الأعور، ثنا أبو عمران، عن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم"[62].

قال ابن حجر: "لم أجده عند يزيد بن هارون إلا عن همام، قال الدارمي في "مسنده": ثنا يزيد بن هارون، ثنا همام، ثنا أبو عمران، عن جندب به. وقال في أثره: حدثنا أبو النعمان، ثنا هارون الأعور، ثنا أبو عمران به. وقال محمد بن أيوب بن الضريس في "كتاب فضائل القرآن": ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا هارون به، فيحرر هذا"[63].

الدراسة

نصَّ ابن حجر على أنه لم يجد حديث يزيد بن هارون -الذي علقه البخاري- إلا عن همام بن يحيى، فلم يجده عنه عن هارون الأعور، وكذلك حديث هارون الأعور رواه عنه أبو النعمان، قال ابن حجر: "باب كراهية الخلاف رواية يزيد بن هارون، عن هارون الأعور، قال الدارمي في "مسنده": حدثنا أبو النعمان، حدثنا هارون الأعور، وحدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا همام جميعًا عن أبي عمران فيحرر"[64].

وقال: "قوله: "وقال يزيد بن هارون...إلخ" وصله الدارمي عن يزيد بن هارون، لكن قال: عن همام، ثم أخرجه عن أبي النعمان عن هارون الأعور"[65].

قلت: الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/7365)، ومسلم في "صحيحه" (ح/2667) من طريق عبد الصمد، وأخرجه الدارمي في "سننه" (ح/3403) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما (عبد الصمد، ويزيد بن هارون) عن همام بن يحيى،

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/7365) من طريق يزيد بن هارون تعليقًا، وأخرجه الدارمي في "سننه" (ح/3402) من طريق أبي النعمان، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (ح/8044) من طريق مسلم بن إبراهيم، ثلاثتهم (يزيد بن هارون، وأبو النعمان، ومسلم بن إبراهيم) عن هارون الأعور، وأخرجه البخاري في "صحيحه" (ح/5060، 5061، 7364) من طريق حماد بن زيد، وسلّام بن أبي مطيع، أربعتهم (همام بن يحيى، وهارون الأعور، وحماد بن زيد، وسلّام بن أبي مطيع) عن أبي عمران الجَوْني، عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه به.

فبعد التخريج، والنظر في طرق الحديث، وصنيع البخاري في إيراد سند يزيد بن هارون يتضح أن البخاري ذكر له تعليقًا ليبيّن خطأ هذا السند، وإنما الصحيح عن يزيد بن هارون، عن همام، لا عن هارون الأعور؛ وذلك للأسباب التالية:

1. أن البخاري ذكر طريق يزيد بن هارون -المعلق عنده- بعد طريق همام بن يحيى، وذلك يشعر أنه أراد أن يبين أن الصحيح هو عن يزيد عن همام، لا عن هارون الأعور.
2. أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق همام بن يحيى، وحماد بن زيد، وسلّام بن أبي مطيع، ثلاثتهم عن أبي عمران الجَوْني، ثم ذكر بعد ذلك المتابعات لهؤلاء الرواة عن أبي عمران الجَوْني فقال –بعد طريق سلّام بن أبي مطيع-: "تابعه الحارث بن عبيد، وسعيد بن زيد، عن أبي عمران، ولم يرفعه حماد بن سلمة، وأبان، وقال غندر: عن شعبة، عن أبي عمران، سمعت جندبًا، قوله. وقال ابن عون: عن أبي عمران، عن عبد الله بن الصامت، عن عمر قوله. وجندب أصح وأكثر"[66]، فلم يذكر متابعة هارون الأعور لهؤلاء الرواة.
3. أن من ترجم ليزيد بن هارون لم يذكر هارون الأعور فيمن روى عنه يزيد، ولم أقف كذلك على رواية له عن هارون الأعور، إلا ما ذكره البخاري تعليقًا.
4. أن يزيد بن هارون كان شديدًا في السنة، قال الذهبي: "وقد كان يزيد رأسًا في السنة، معاديًا للجهمية، منكرًا تأويلهم في مسألة الاستواء"[67]، وأما هارون الأعور فقد رمي بالقدر[68]، قال يعقوب بن سفيان الفسوي: "سمعت سليمان بن حرب، قال: حدثنا هارون الأعور، وكان شديدَ القول في القدر"[69]، فيحتمل أن يزيد قد ترك الرواية عن هارون الأعور بسبب ذلك، لا سيما أنه زمنيّه.

الخـاتمـة

الحمد لله على التمام، وصلى الله وسلم على خير الأنام، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فقد يسر الله لي دراسة المسائل التي حث ابن حجر على تحريرها من خلال كتابه "تغليق التعليق"، وقد بلغت خمس مسائل، وقد خلصت من هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات أجملها في التالي:

أهم النتائج:

1. تناول البحث خمس مسائل أمر ابن حجر بتحريرها، ثلاث منها ذكر فيها ما ظهر له من احتمال، واثنتان ذكر فيهما المسألة وحث على تحريرها.
2. المسائل التي ذكر فيها احتمالات لا يخرج القول عن إحدى هذه الاحتمالات.
3. ما يميل إليه ابن حجر من احتمال يذكر له دليلًا غالبًا.
4. يذكر أحيانًا احتمالًا آخر في "الفتح" غير الذي ذكره في "التغليق".
5. دقة ابن حجر وتحريه؛ وذلك يظهر في عدم جزمه في المسائل التي تحتاج إلى إعادة نظر وتحرير، من وجهة نظره.
6. ما يعلقه البخاري في "صحيحه" لا يخلو من فائدة، وأحيانًا تكون الفائدة عزيزة، لا تظهر إلا بعد التفتيش، وإعادة النظر مرات ومرات.

7. أحيانًا يورد البخاري بعض المسائل في تعليقاته لأجل إعلالها.

التوصيات:

1. جمع ودراسة ما حث ابن حجر على تحريره في بقية كتبه؛ فهي في غاية الأهمية.
2. أهمية جمع أقوال الإمام الواحد في المسألة الواحدة؛ فأحيانًا يذكر ابن حجر قولًا في "التغليق"، ويذكر غيره في "الفتح".
3. النظر في تعليقات البخاري في "صحيحه" ومقاصده منها.

الهوامش والإحالات:

1() أبو داود، سنن أبي داود: 200/4، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، ح (4604)؛ الترمذي، سنن الترمذي: 38/5،أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ح (2664). قال الألباني: صحيح.

2() القِنَّوجي ، الحطة في ذكر الصحاح الستة: 71.

3() انظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 17/12؛ السخاوي، الضوء اللامع: 36/2؛ السخاوي، الجواهر والدرر: 101/1؛ السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ: 251؛ السيوطي، حسن المحاضرة: 363/1؛ ابن العماد، وشذرات الذهب: 74/1؛ الشوكاني، البدر الطالع: 87/1.

4() السخاوي، الجواهر والدرر: 104/1.

5() انظر: مقدمة تحقيق "تغليق التعليق"، للمحقق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي.

6() السخاوي، الجواهر والدرر: 665/2.

7() ابن تغري بردي، المنهل الصافي: 23/2.

8() السخاوي، الجواهر والدرر: 665/2.

9() البخاري، صحيح البخاري: 80/3، كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه.

10() ابن حجر، تغليق التعليق: 264/3.

11() ابن حجر، فتح الباري: 412/4.

12() الجوهري، الصحاح: 2371/6.

13() الكرماني، الكواكب الدراري: 69/10.

14() الدارمي، سنن الدارمي، ح (3177).

15() ابن الأثير، أسد الغابة: 627/3.

16() البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذًا خليلًا»، ح (3660)، وفي كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ح (3857).

17() ابن الملقن، التوضيح: 259/20.

18() ابن حجر، فتح الباري: 24/7.

19() العيني، عمدة القارئ: 29/12.

20() القسطلاني، إرشاد الساري: 101/4.

21() الكوراني، الكوثر الجاري: 467/4.

22() الأنصاري، منحة الباري: 618/4.

23() البخاري، صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن الكريم، بَابُ قَوْلِهِ: {أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الحَرَامِ} [الإسراء: 1]، ح (4710).

24() ابن حنبل، المسند: ح (15034).

25() ابن حجر، تغليق التعليق: 239/4.

26() ابن حجر، فتح الباري: 392/8.

27() ابن حجر، هدى الساري: 440/1.

28() القسطلاني، إرشاد الساري: 202/7.

29() ابن عدي، الكامل: 365/7.

30() الذهبي، سير أعلام النبلاء: 197/7.

31() ابن حجر، هدى الساري: 440/1.

32() نفسه ، الصفحة نفسها.

33() البخاري، صحيح البخاري: 50/7، كتاب الطلاق، باب الظهار.

34() في الفتح: "وفي رواية أبي ذر عن المستملي: "الحسن بن حي". انظر: ابن حجر، فتح الباري: 434/9.

35() الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء: 483/2.

36() ابن الأعرابي، معجم ابن الأعرابي: 1034/3، رقم (2221).

37() ابن حجر، تغليق التعليق: 471/4.

38() الحسن بن الحر بن الحكم، أبو محمد، ويقال: أبو الحكم، النخعي، ويقال: الجعفي، الكوفي، يقال: مولى بني الصيداء، من بني أسد بن خزيمة، ثقة، فاضل. ابن حجر، تقريب التهذيب: 159، رقم (1224).

39() الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ: حيان بن شُفى بن هنى بن رافع، أبو عبد الله، الهمداني، الثوري، الكوفي، ثقة، فقيه، عابد، رمى بالتشيع. ابن حجر، تقريب التهذيب: 160، رقم (1250).

40() ابن حجر، فتح الباري: 434/9.

41() عمدة القارئ، للعيني (283/20).

42() الفرع المنسوخ من أصل اليونينية.

43() القسطلاني، إرشاد الساري: 164/8.

44() قال البخاري: "وقال الحسن بن صالح: "أدركت جارة لنا جدةً، بنت إحدى وعشرين سنة". البخاري، صحيح البخاري: 177/3، كتاب الشهادات، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم.

45() المزي، تهذيب الكمال: 191/6.

46() الذهبي، سير أعلام النبلاء: 369/7.

47() ابن حجر، هدى الساري: 456/1.

48() ابن حزم، المحلى: 190/9.

49() البخاري، صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب المُزرَّر بالذهب، ح (5862).

50() ابن حجر، تغليق التعليق: 66/5.

51() قال: المزي، تحفة الأشراف: 382/8 (11268)[خ م د ت س] حديث: قسم النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقبية، ولم يعط مخرمة منها شيئًا، فقال مخرمة: انطلق بنا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... الحديث. خ في الهبة، وفي اللباس عن قتيبة، عن ليث - (وفيه - اللباس تعليقاً -: وقال الليث)، وفي الشهادات عن زياد بن يحيى، عن حاتم بن وردان، عن أيوب - كلاهما عنه به. وفي الخمس: عن عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، عن حماد بن زيد - وفي الأدب عن الحجبي، عن إسماعيل ابن علية - كلاهما عن أيوب، عن ابن أبي مليكة: أن النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فذكره قال (في الخمس تعليقاً، والأدب تعليقاً): وقال حاتم بن وردان، حدثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن المسور. وتابعه ليث، عن أن أبي مليكة. م في الزكاة عن قتيبة به. وعن زياد بن يحيى الحساني به. د في اللباس عن قتيبة ويزيد بن خالد الرملي كلاهما عن ليث به. ت في الاستئذان، س في الزينة جميعاً عن قتيبة به، وقال ت: حسن صحيح".

52() ابن حجر، تقريب التهذيب: 312، رقم (3454). ،

53() الطحاوي، شرح مشكل الآثار: 49/8.

54() المزي، تهذيب الكمال: 197/5.

55() الذهبي، سير أعلام النبلاء: 459/7.

56() ابن معين، تاريخ ابن معين: 214/4.

57() البخاري، صحيح البخاري: 86/4.

58() مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 139/4.

59() البخاري، صحيح البخاري: 31/8.

60() البيهقي، السنن الكبرى: 387/3.

61() القسطلاني، إرشاد الساري: 210/5.

62() صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الاختلاف (ح/7365).

63() ابن حجر، تغليق التعليق: 329/5.

64() ابن حجر، هدى الساري: 70/1.

65() ابن حجر، فتح الباري: 337/13.

66() البخاري، صحيح البخاري: 198/6.

67() الذهبي، سير أعلام النبلاء: 362/9.

68() انظر: السخاوي، جمال القراء: 570/2؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: 115/12؛ هدى الساري: 460/1؛ ابن حجر، تقريب التهذيب: 569، رقم (7246).

69() الفسوي، المعرفة والتاريخ: 2/ 264.

المراجع

ابن الأثير، ع. (1409). *أسد الغابة في معرفة الصحابة*. دار الفكر.

ابن الأعرابي، أ. (1418). *معجم ابن الأعرابي* (عبد المحسن الحسيني، تحقيق؛ ط.1). دار ابن الجوزي.

الأنصاري، ز. (1426). *منحة الباري بشرح صحيح البخاري* (سليمان بن دريع العازمي، تحقيق؛ ط.1). مكتبة الرشد.

البخاري، م. (1422). *صحيح البخاري* (محمد زهير بن ناصر الناصر، تحقيق؛ ط.1). دار طوق النجاة.

البيهقي، أ. (1424). *السنن الكبير* (محمد عبد القادر عطا، تحقيق؛ ط.3). دار الكتب العلمية.

الترمذي، م. (1395). *سنن الترمذي* (أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، تحقيق؛ ط.2). مكتبة الحلبي.

ابن تغري بردي، ي. (1984). *المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي* (محمد محمد أمين، تحقيق). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الجرجاني، ع. (1418). *الكامل في ضعفاء الرجال* (عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

الجوهري، إ. (1407). *الصحاح تاج اللغة* (أحمد عبد الغفور عطار، تحقيق؛ ط.4). دار العلم.

ابن حجر، أ. (1326). *تهذيب التهذيب* (ط.1). مطبعة دائرة المعارف.

ابن حجر، أ. (1379). *فتح الباري* (محب الدين الخطيب، تصحيح). دار المعرفة.

ابن حجر، أ. (2000). *هدي الساري مقدمة فتح الباري*. دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أ. (1405). *تغليق التعليق على صحيح البخاري* (سعيد عبد الرحمن القزقي، تحقيق؛ ط.1). المكتب الإسلامي.

ابن حجر، أ. (1406). تقريب التهذيب (محمد عوامة، تحقيق؛ ط.1). دار الرشيد.

ابن حزم، ع. (د.ت). *المحلى بالآثار* (عبد الغفار سليمان البنداري، تحقيق). دار الفكر.
ابن حنبل، أ. (1421). *مسند الإمام أحمد بن حنبل* (شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.
الدارمي، ع. (1412). *مسند الدارمي المعروف بـ سنن الدارمي* (حسين سليم ، تحقيق؛ ط.1). دار المغني.
أبو داود، س. (د.ت). *سنن أبي داود* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق). المكتبة العصرية.
الذهبي، م. (1405). *سير أعلام النبلاء* (شعيب الأرناؤوط، تحقيق؛ ط.3). مؤسسة الرسالة.
ابن زنجويه، ح. (1406). *الأموال* (شاكر ذيب فياض، تحقيق؛ ط.1). مركز الملك فيصل.
السخاوي، ع. (1419). *جمال القراء* (عبد الحق القاضي، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الكتب الثقافية.
السخاوي، م. (1419). *الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر* (إبراهيم باجس، تحقيق؛ ط.1). دار ابن حزم.
السخاوي، م. (د. ت). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. دار مكتبة الحياة.
السيوطي، ع. (1387). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* (محمد أبو الفضل، تحقيق؛ ط.1). دار إحياء الكتب.
السيوطي، ع. (د.ت). *ذيل طبقات الحفاظ* (زكريا عميرات، تحقيق). دار الكتب العلمية.
الشوكاني، م. (د.ت). *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. دار المعرفة.
الشيباني، أ. (1411). *الآحاد والمثاني* (باسم الجوابرة، تحقيق؛ ط.1). دار الراية.
الطحاوي، أ. (1415). *شرح مشكل الآثار* (شعيب الأرنؤوط، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.
الطحاوي، أ. (1417). *مختصر اختلاف العلماء* (عبد الله نذير أحمد، تحقيق؛ ط.2).دار البشائر.
ابن العماد، ع. (1406). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب* (محمود الأرناؤوط، تحقيق؛ ط.1). دار ابن كثير.
أبو عوانه، ي. (1419). *مستخرج أبي عوانة* (أيمن بن عارف، تحقيق؛ ط.1). دار المعرفة.
العيني، م. (د.ت) *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. دار إحياء التراث العربي.
الفسوي، ي. (1401). *المعرفة والتاريخ* (أكرم ضياء العمري، تحقيق؛ ط.2). مؤسسة الرسالة.
القسطلاني، أ. (1323). *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري* (ط.7). المطبعة الكبرى الأميرية.
القِنَّوجي، م. (1405). *الحطة في ذكر الصحاح الستة* (ط.1). دار الكتب التعليمية.
الكرماني، م. (1356). *الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري* (ط.1). دار إحياء التراث العربي.
الكوراني، أ. (1429). *الكوثر الجاري* (أحمد عزو عناية، تحقيق؛ ط.1). دار إحياء التراث العربي.
المزي، ي. (1400). *تهذيب الكمال* (بشار عواد معروف، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.
المزي، ي. (1403). *تحفة الأشراف* (عبد الصمد شرف الدين، تحقيق؛ ط.2). المكتب الإسلامي، والدار القيّمة.
مسلم ، م. (د.ت). *صحيح مسلم* (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق). دار إحياء التراث العربي.
ابن معين، ي. (1399). *تاريخ ابن معين -رواية الدوري* (أحمد محمد نور سيف، تحقيق؛ ط.1). مركز البحث العلمي.
مغلطاي، ع. (1422). *إكمال تهذيب الكمال* (عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، تحقيق؛ ط.1). الفاروق للطباعة والنشر.
ابن الملقن، ع. (1429). *التوضيح لشرح الجامع الصحيح* (دار الفلاح، تحقيق؛ ط.1). دار النوادر.
النسائي، أ. (1406). *المجتبى من السنن - السنن الصغرى* (ط.2). مكتب المطبوعات الإسلامية.
النسائي، أ. (1421). *السنن الكبرى* (حسن عبد المنعم شلبي، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.
أبو يعلى، أ. (1404). *مسند أبي يعلى* (حسين سليم أسد، تحقيق؛ ط.1). دار المأمون للتراث.

References

Ibn al-Athir, A. (1409 AH). *Usd al-ghābah fī ma'rifat al-ṣaḥābah* [The lions of the forest in the knowledge of the Companions]. Dar Al-Fikr.

Ibn al-Aʿrabi, A. (1418 AH). *Muʾjam Ibn al-Aʿrabi* [Dictionary of Ibn al-Aʿrabi] (A. Al-Husseini, Ed.; 1st ed.). Dar Ibn Al-Jawzi.

Al-Ansari, Z. (1426 AH). *Minḥat al-bārī bi-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (S. b. D. Al-Azmi, Ed.; 1st ed.). Al-Rushd Library.

Al-Bukhari, M. (1422 AH). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (M. Z. b. N. Al-Nasir, Ed.; 1st ed.). Dar Tawq Al-Najah.

Al-Bayhaqi, A. (1424 AH). *Al-sunan al-kubrā* (M. A. Ata, Ed.; 3rd ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Tirmidhi, M. (1395 AH). *Sunan al-Tirmidhi* (A. Shakir, M. F. Abd Al-Baqi, & I. Atwah, Eds.; 2nd ed.). Al-Halabi Library.

Ibn Taghri Birdi, Y. (1984). *Al-Manhal al-ṣāfī wa-al-mustawfī baʿd al-wāfī* (M. M. Amin, Ed.). Egyptian General Book Authority.

Al-Jurjani, A. (1418 AH). *Al-Kāmil fī ḍuʿafāʾ al-rijāl* [The complete work on weak narrators] (A. A. Abdel Mawjoud, A. M. Muʿawwad, & A. A. Abu Sunnah, Eds.; 1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Jawhari, I. (1407 AH). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lughah* [Al-Sihah: Crown of the language] (A. A. Attar, Ed.; 4th ed.). Dar Al-Ilm.

Ibn Hajar al-Asqalani, A. (1326 AH). *Tahdhīb al-tahdhīb* (1st ed.). Maṭbaʿat Dāʾirat al-Maʿārif.

Ibn Hajar al-Asqalani, A. (1379 AH). *Fatḥ al-bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (M. A. Al-Khatib, Rev.). Dar Al-Maʿrifah.

Ibn Hajar al-Asqalani, A. (2000). *Hady al-sārī: Introduction to Fatḥ al-Bārī*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Hajar al-Asqalani, A. (1405 AH). *Taghlīq al-taʿlīq ʿalā Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (S. A. Al-Qazqi, Ed.; 1st ed.). Al-Maktab Al-Islami.

Ibn Hajar al-Asqalani, A. (1406 AH). *Taqrīb al-tahdhīb* (M. Awwamah, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Rashid.

Ibn Hazm, A. (n.d.). *Al-Muḥallā bi-al-āthār* (A. S. Al-Bandari, Ed.). Dar Al-Fikr.

Ibn Hanbal, A. (1421 AH). *Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal* (S. Al-Arnaout et al., Eds.; 1st ed.). Al-Risalah Foundation.

Al-Darimi, A. (1412 AH). *Musnad al-Darimi (Sunan al-Darimi)* (H. S. Asad, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Mughni.

Abu Dawud, S. (n.d.). *Sunan Abī Dāwūd* (M. M. Abd Al-Hamid, Ed.). Al-Maktabah Al-Asriyyah.

Al-Dhahabi, M. (1405 AH). *Siyar aʿlām al-nubalāʾ* (S. Al-Arnaout, Ed.; 3rd ed.). Al-Risalah Foundation.

Ibn Zanjawayh, H. (1406 AH). *Al-Amwāl* (S. D. Fayad, Ed.; 1st ed.). King Faisal Center.

Al-Sakhawi, A. (1419 AH). *Jamāl al-qurrāʾ* (A. A. Al-Qadi, Ed.; 1st ed.). Cultural Books Foundation.

Al-Sakhawi, M. (1419 AH). *Al-Jawāhir wa-al-durar fī tarjamat Shaykh al-Islām Ibn Ḥajar* (I. Bajis, Ed.; 1st ed.). Dar Ibn Hazm.

Al-Sakhawi, M. (n.d.). *Al-Ḍawʾ al-lāmiʿ li-ahl al-qarn al-tāsiʿ*. Dar Maktabat Al-Hayat.

Al-Suyuti, A. (1387 AH). *Ḥusn al-muḥāḍarah fī tārīkh Miṣr wa-al-Qāhirah* (M. A. Al-Fadl, Ed.; 1st ed.). Dar Ihya Al-Kutub.

Al-Suyuti, A. (n.d.). *Dhayl ṭabaqāt al-ḥuffāẓ* (Z. Umairat, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Shawkani, M. (n.d.). *Al-Badr al-ṭāliʿ bi-maḥāsin man baʿd al-qarn al-sābiʿ*. Dar Al-Maʿrifah.

Al-Shaybani, A. (1411 AH). *Al-Āḥād wa-al-mathānī* (B. Al-Jawabrah, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Rayah.

Al-Tahawi, A. (1415 AH). *Sharḥ mushkil al-āthār* (S. Al-Arnaout, Ed.; 1st ed.). Al-Risalah Foundation.

Al-Tahawi, A. (1417 AH). *Mukhtaṣar ikhtilāf al-ʿulamāʾ* (A. N. Ahmad, Ed.; 2nd ed.). Dar Al-Basha'ir.

Ibn al-Imad, A. (1406 AH). *Shadharāt al-dhahab fī akhbār man dhahab* (M. Al-Arnaout, Ed.; 1st ed.). Dar Ibn Kathir.

Abu Awanah, Y. (1419 AH). *Mustakhraj Abī ʿAwanah* (A. b. Arif, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Maʿrifah.

Al-Ayni, M. (n.d.). *ʿUmdat al-qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Al-Fasawi, Y. (1401 AH). *Al-Maʿrifah wa-al-tārīkh* (A. D. Al-Omari, Ed.; 2nd ed.). Al-Risalah Foundation.

Al-Qastallani, A. (1323 AH). *Irshād al-sārī li-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (7th ed.). Al-Amiriyyah Press.

Al-Qinnawji, M. (1405 AH). *Al-Ḥiṭṭah fī dhikr al-ṣiḥāḥ al-sittah* (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Taʿlimiyyah.

Al-Kirmani, M. (1356 AH). *Al-Kawākib al-darārī fī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (1st ed.). Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Al-Kurani, A. (1429 AH). *Al-Kawthar al-jārī* (A. I. Inayah, Ed.; 1st ed.). Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Al-Mizzi, Y. (1400 AH). *Tahdhīb al-kamāl* (B. A. Maʿruf, Ed.; 1st ed.). Al-Risalah Foundation.

Al-Mizzi, Y. (1403 AH). *Tuḥfat al-ashrāf* (A. S. Sharaf Al-Din, Ed.; 2nd ed.). Al-Maktab Al-Islami & Dar Al-Qayyimah.

Muslim, M. (n.d.). *Ṣaḥīḥ Muslim* (M. F. Abd Al-Baqi, Ed.). Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Ibn Maʿin, Y. (1399 AH). *Tārīkh Ibn Maʿīn: Riwayat al-Dūrī* (A. M. N. Saif, Ed.; 1st ed.). Scientific Research Center.

Mughultay, A. (1422 AH). *Ikmāl tahdhīb al-kamāl* (A. b. Muhammad & O. b. Ibrahim, Eds.; 1st ed.). Al-Farouq Printing and Publishing.

Ibn al-Mulaqqin, A. (1429 AH). *Al-Tawḍīḥ li-sharḥ al-jāmiʿ al-ṣaḥīḥ* (Dar Al-Falah, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Nawadir.

Al-Nasaʾi, A. (1406 AH). *Al-Mujtabā min al-sunan (Al-Sunan al-ṣughrā)* (2nd ed.). Islamic Publications Office.

Al-Nasaʾi, A. (1421 AH). *Al-Sunan al-kubrā* (H. A. Shalabi, Ed.; 1st ed.). Al-Risalah Foundation.

Abu Yaʿla, A. (1404 AH). *Musnad Abī Yaʿla* (H. S. Asad, Ed.; 1st ed.). Dar Al-Maʾmun for Heritage.